مبررات عبد الرحمن الحاج صالح للاستشهاد بالبنية التركيبية بين القرآن ولغة الشعر القديم عند النحاة القدماء

الباحث: محزم عزيز
كلية الآداب واللغات
جامعة قسنطينة -1
mahazemaziz@yahoo.com

الملخص :

يعتبر اطراد القواعد ودقة تفسيرها للظواهر أبرز سمات العلمية في كل بحث، فاطراد القياس والاستعمال في الظواهر اللغوية هو ملمح التقعيد النحوي لنحاة العربية القدماء، رغم تقبلهم لما يشد عن القواعد التي أصلوها، وهو ما يجعل دراساتهم أكثر وصفية وأقرب للروح العلمية.

لقد جاء النظم القرآني على غير مثال سابق، فكان استعماله للغة فريدا، وهو ما استرعى انتباه النحاة وهم يؤصلون للقواعد فكان أساس الاستقراء عندهم اللغة الشائعة الكثيرة، والأخرى القليلة النادرة، فإذا صحت لغة القراءة الشاذة أو لغة القراءة التي عليها أحد القراء السبعة فإن صحتها لا تعني قوتها وفصاحتها ، بل تعني أنها لغة مسموعة، ولكنها قليلة، حاول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن يجلي هذه الإشكالية بتبيين التوافق من حيث البنية بين لغة الشعر ولغة التخاطب وما احتوى عليه القرآن الكريم. سنحاول في البحث تجلية موضع الاشكال في استشهاد النحاة بالقرآن الكريم و موقف الدكتور الحاج صالح من رفض بعضهم لما جاء من قواعد في القرآن أو استشهادهم كلام العرب منظومه ومنثوره رغم ما يراه من توافق تام بين البنيتين.

الكلمات المفتاحية: الشاهد اللغوي - القرآن - الشعر البنية التركيبية .

تمهيد:

1- اللغة القرآنية ومفهوم القراءات

يجمع علماء القرآن أن القراءة سنة متبعة(1)، لا يجوز للقارئ أن يبتدع فيها شيئا، فهي أداء يؤديها بالسند للنبي صلى الله عليه و سلم. ورغم ذلك هناك من فرّق بين القراءة والقرآن قال الزركشي في البرهان "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه و سلم للبيان والإعجاز ،والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف و تثقيل وغيرها"(2) فالقراءة مرتبطة بطريقة

النطق لألفاظ الكتاب وتأديتها على التمام كما رويت عن الثقة عن النبي، لذلك عرف **ابن الجزري** القراءة بأنها "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"(3)وهي عند **التهانوي** "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن"(4) وذكر **الزرقاني** بأنها "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم،مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاته"(5)

2- القراءات وتوثيق النص القرآني:

إن الأخذ بالقراءة هو من باب التوقيف فهي "توقيفية وليست اختيارية، خلافا لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء" (6) لذلك كان اختلاف النطق بالمد و الإمالة و التثقيل وغيرها من طرق الأداء مما يتفاوت من قارئ لآخر هو من تواتر القراءة ذاتها من أجل ذلك رفض الزركشي من قال أن "القراءات السبع متواترة ما ليس من قبيل الأداء"(7) فالقراءة بهذا المعنى توثيق للنص وحفظ لبنيته الصوتية كما تُلي أول مرة من قبل النبي **رغم ميل ابن خلدون إلى اعتبار كيفيات الأداء مما يصعب عده من المتواتر** لعدم انضباطه قال" وقد خالف بعض الناس في تواتر طرقها لأنها عندهم كيفيات للأداء وهو غير منضبط. وليس ذلك عندهم بقادح في تواتر القرآن. وأباه الأكثرون و قالوا بتواترها وقال آخرون بتواتر غير الأداء منها كالمد و التسهيل لعدم الوقوف على كيفيته بالسمع و هو الصحيح"(8) إن ما يميل إليه ابن خلدون من اعتبار طرق الأداء ليس من المتواتر في القراءات يأباه أكثر الدارسين باعتبار أن القراءة المتواترة سنة تتبع لا يجب أن تخالف، وأن من أعظم ما قام به القرّاء والنحاة هو توثيق الأداء القرآني بدقة متناهية **يقول عبد الرحمن الحاج صالح**: "لم تحظ أية لغة في الدنيا منذ أن خلق الله الإنسان بما حظيت به اللغة العربية من العناية من قبل أصحابها وخاصة اللغويين منهم **وأهل الأداء** من تدوين لمفرداتها وتراكيبها وأمثالها وعباراتها مطردها وشاذها ومن وصف لكل ذلك بالدقة المتناهية واستنباط القوانين العامة التي تخضع لها"(9.)

3- ثبوت القراءات القرآنية:

يعود الاهتمام بالقراءات إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم من خلال حفظ الكتاب وتدوينه معا فكان تلقي الصحابة للقرآن يتم مشافهة "الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب"(10) فقام على حفظه جلة الصحابة ووعوا ثقل المسؤولية في أداء ما حُمّلوا، فكان تدوين المصاحف في عهد عثمان –رضي الله عنه- حفظا للنص

وتوحيدا للأمة، وجمعا لكلمتها وقد تلقته بالتسليم "وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم ولم يثبت عندهم ثبوتا مستفيضا أنه من القرآن، وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه و سلم بقوله (أنزل القرآن على سبعة أحرف)فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرح به غير واحد من السلف"(11) إن كلام ابن الجزري يطلعنا على أمور منها:

- أن ما جاء في المصاحف هو من طريق متواتر و هو ما أجمعت عليه الأمة.

- جردت الكلمات من النقط والشكل لتحتمل ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي.

- ترك قراءة ما خالف ما دونّه كتبة المصاحف .

إن تجريد المصاحف العثمانية من النقط والشكل هو تعويل على الرواية المنضبطة و المتواترة عن النبي مشافهة، والتي تستوعبها الكلمة غير المشكولة لأن القارئ يتكل في تلاوته على حفظه لا على الكلمات وحدها في المصحف، لذلك كان عمل عثمان رضي الله عنه(حين بعث المصاحف إلى الآفاق أرسل مع كل مصحف من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب)(12) لهذا ذكر الزركشي في شروط القراءة (وإنما السنة أن تؤخذ القراءة إذا اتصلت رواتها نقلا وقراءة ولفظا ولم يوجد طعن على أحد من رواتها)13 لقد كان الاختلاف في أداء ونطق بعض الكلمات مبررا بحديث النبي عليه السلام عن نزول القرآن على سبعة أحرف. أورد السيوطي عن أبي يعلى في مسنده: أن عثمان قال على المنبر: أذكّر الله رجلا سمع النبي صلى الله و سلم قال (إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف) لما قام. فقاموا حتى لم يحصوا، فشهدوا بذلك فقال :و أنا أشهد معهم)(14) و فهم حديث النبي على أنه "أراد بالحرف اللغة"(15) والمراد من الأحرف هو قصد التيسير من خلال سهولة الأداء (وأصوب محمل يحمل عليه هو أن المراد سبعة أنحاء من الاعتبار متفرقة في القرآن ، راجعة إلى اللفظ و المعنى دون الكتابة و لا صورة الكلم)(16) قال النووي في شرح مسلم "وقال آخرون هي في أداء التلاوة وكيفية النطق بكلماتها من إدغام و إظهار و تفخيم و ترقيق و إمالة ومدّ، لأن العرب كانت مختلفة اللغات في هذه الوجوه، فيسر الله تعالى عليهم ليقرأ كل إنسان بما يوافق لغته و يسهل على لسانه"(17) لذلك كانت القراءات من علوم القرآن الأولى وإن لم يبدأ التأليف فيها إلا متأخرا.

4- شروط قبول القراءات:

وضع علماء القراءات شروطا ثلاثة للقراءة المقبولة لأن القرّاء متفاضلون في الحفظ يجوز عليهم الوهم والنسيان، والخطأ قال ابن مجاهد في بداية كتاب السبعة في القراءات (فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين. ومنهم من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه. و منهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلّم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه و كثرة فتحه وضمه وكسره في الآية/الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه. وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه، و تدعوه الشهة إلى أن يرويه عن غيره و يبرئ نفسه وعسى أن يكون عند الناس مصدقا فيحمل ذلك عنه، وقد نسيه و وهم فيه وجسر على لزومه و الإصرار عليه. أو يكون قد قرأ على من نسي وضيع الإعراب و دخلته الشهة فتوهم، فذلك لا يقلد القراءة ولا يحتج بنقله. ومنهم من يعرب قراءته و يبصر المعاني و يعرف اللغات و لا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعا)(18) لقد ذكر ابن مجاهد بعض ما به ترفض القراءة من وهم القراء أو لحنهم، ونسيانهم أو عدم إلمامهم بعلم العربية،أو تخريج القراءة على أصولهم النحوية لحذقهم باللغة رغم معرفتهم أنها مخالفة للرواية لذلك عمل القراء على إخضاع القراءات الصحيحة لشروط مضبوطة "إنما السنة أن تؤخذ القراءة إذا اتصلت رواتها نقلا وقراءة ولفظا ولم يوجد طعن على رواتها)(19) ولما استفاض النقل عن القراء الذين اختارهم مجاهد في حدود القرن (3ه) و كانوا سبعة *، وإن لم يرد حصر العدد في سبعة. أصبحت الإشارة للقراءة بأنها من السبعة تعنى أنها القراءة الصحيحة التي تتوفر على شروط قبولها "كل ما صح سنده و استقام مع جهة العربية، ووافق لفظه خط المصحف الإمام ، فهو من السبعة المنصوص عليها"(20) لذلك كانت اختيارات مجاهد في القراءات مما استقر وتواتر نقلها بالأداء واختصت بالانتساب إلى من اشتهر بروايتها من الجمّ الغفير فصارت أصولا للقراءة الصحيحة(21)ورغم ما ينسبه العلماء لابن مجاهد من تحديد لهذه الشروط الثلاثة في قبول القراءة فإن النحاة القدماء حسب عبد الرحمن الحاج صالح كانوا أسبق في تأصيل ذلك والالتزام به(22) فالفراء في كتاب معاني القرآن يؤكد على هذه الأصول الثلاثة يقول: "**اتباع المصحف** إذا

وجدت له **وجها من كلام العرب، وقراءة القراء** أحبّ إلي من خلافه "(23) ويمكن توضيح شروط القراءة الصحيحة في:

1- صحة الإسناد:

وهو أن يروي القراءة عدل ضابط عن مثله من أول السند إلى آخره حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذّ بها بعضهم(24) فالصحيح من الحديث عند المحدثين هو (الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، و لا يكون شاذا ولا معللا)(25) والتواتر وإن تحقق في القرآن الكريم **فإنه في القراءة عند البعض فيه نظر رغم صحة السند** قال الزركشي في شأن القراءات السبع "والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر؛ فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتاب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة، وهذا شيء موجود في كتبهم، و قد أشار الشيخ شهاب الدين أبو شامة في كتابه "المرشد الوجيز " إلى شيء من ذلك"(26) والذي يفهم من كلام الزركشي أن صحة السند لا تكفي لصحة القراءة عند علماء القراءات، بل لابد من التواتر من أول السند إلى آخره عن النبي عليه الصلاة والسلام(27) لقد **أحصى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح** عدد الروايات والطرق إلى القراء السبعة التي جمعها الداني فزادت عن الخمسمائة(500) طريق وهو سبيل كل من سار على هذا النهج في كتب القراءات يدل على أن أهم وسيلة لإثبات القراءة هو الإسناد الصحيح، **ومع هذا يؤكد الحاج صالح أن الداني نفسه يصرح في هذا الكتاب بالذات أن القراءة لا تنقل نقل الأحاديث؟** ليتساءل عن المعايير الصحيحة التي تثبت بها سنية القراءة، والتواتر كما هو معروف خبر يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدا يستحيل منهم اتفاق الكذب عادة، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس و الشبهة في مثله، وتكون أسباب القهر والغلبة ودواعي الكذب منتفية عنهم والقرآن متواتر بالإجماع لذلك كانت القراءات عند العلماء مما تواتر نقله أيضا، ولأجل ذلك لا يحل لأحد إنكارها، لهذا اشترط علماء القراءة التواتر سببا لقبول القراءات فـ"القراءة سنة"(28) والقول بأن القراءة سنة هي أدخل في معنى التواتر بوجه من الوجوه ما دامت مروية عن النبي عليه السلام بطرق مشهورة وإن كانت آحادا لأن النص القرآني متواتر قطعا، لقد اكتفى القراء كما قال الزرقاني في ضابط القراءة المشهورة الموصوفة بالمتواتر بصحة الإسناد مع الركنين الأخيرين (موافقة العربية ورسم المصحف) ورأوا أنه متحقق في القراءة لأسباب ثلاثة هي(29):

1- أن هذا ضابط لا تعريف، والتواتر قد لوحظ في تعريف القرآن على أنه شطر أو شرط على الأقل. ولم يلحظ في الضابط لأنه يغتفر في الضوابط ما لا يغتفر في التعاريف، فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة.

2- التيسير على القارئ في تمييز القراءات المقبولة من غيرها، فإنه يسهل عليه بمجرد رعايته لهذا الضابط أن يميز القراءات المقبولة من غير المقبولة. أما إذا اشترط التواتر فإنه يصعب عليه ذلك التمييز. لأنه يضطر في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية. و هيهات أن يتيسر له ذلك.

3- هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة. بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة،فإذا صح سند القراءة ووافقت قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع و إن كانت آحادا. ولا ننس-حسب الزرقاني- ما هو مقرر في علم الأثر من أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتفت به قرينة توجب ذلك فكأن التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن.

إن تواتر القراءات هو من تواتر القرآن، ولا يمكن تصور أن ينقل القرآن المعجز دون طريقة قراءته لذلك قال السيوطي "لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققي أهل السنة، للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله، لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم و الصراط المستقيم، مما تتوفر الدواعي على نقل جمله وتفاصيله ،فما نقل آحادا ولم يتواتر، يقطع بأنه ليس من القرآن قطعا(30) لذلك يؤكد عبد الرحمن الحاج صالح على خصوصية نقل القراءات يقول عن عمل أبي عبيد "فهذه الروايات رويت مثل الحديث ويجب أن لا نخلط بين ما روي بهذه الطرق مثل الحديث وبين ما وصل إلى الناس **بطريق الإقراء**"(31) والمقصود بالإقراء الرواية الشفهية المنقولة بطريق السماع والعرض عن أئمة هذا الفن وهو الشائع في تلقي القراءات.

قسم القراء القراءات إلى أقسام حسب درجة صحتها و سلامة سندها من العلل و الشذوذ والتحقيق عند القراء كما قال الزرقاني أن القراءات العشر كلها متواترة و هو رأي المحققين من الأصوليين والقراء كالسبكي و ابن الجزري و النويري و غيرهم(32) ذكر السيوطي عن ابن الجزري أنواع القراءات حسب سندها وقد حصرها في(33):

- **المتواتر**: و هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه و غالب القراءات كذلك.
- **المشهور:** هو ما صح سنده و لم يبلغ درجة التواتر، و وافق العربية و الرسم، و اشتهر عند القراء، فلم يعدوه من الغلط و لا من الشذوذ، ويقرأ به ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض.
- **الآحاد:** وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية، ولم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يقرأ به.
- **الشاذ:** هو ما لم يصح سنده.
- **الموضوع:** وهو الذي لا أصل.
- **المدرج:** وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) أو قراءة ابن عباس (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج)

2 _ موافقة الرسم العثماني و لو تقديرا:

كُتب المصحف العثماني المسمى بالإمام بأمر من الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه وبمباركة من جلة الصحابة وعدم اعتراضهم عليه فكان المرجع لكل ما نسخ بعده من مصاحف، فقد قام رضي الله عنه ببعث نسخ منه إلى الأمصار، واختار لكتابته لجنة عملت تحت نظره، قال السجستاني يصف ما قام به (فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إلي بالصحف ننسخها في المصاحف/ ثم نردها إليك فأرسلت حفصة إلى عثمان بالصحف، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير، أن انسخوا الصحف في المصاحف وقال للرهط القرشيين الثلاثة، ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم،حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوا وأمر بسوى ذلك من صحيفة أو مصحف أن يحرق. و قال غيره أن يخرق)(34) وعمل عثمان على الإشراف مباشرة على عمل الكتاب وبتوجيه منه قال السجستاني (قال الزهري فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه، فقال النفر القرشيون التابوت، وقال زيد: التابوه،فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه "التابوت"فإنه بلسان قريش)(35) فالصحابة رضي الله عنهم (اجتهدوا في الرسم على حسب ما عرفوا من لغات القراءة)(36) وما به يحفظ الأداء. إن المراد بقولهم (ما وافق أحد المصاحف العثمانية) أن يكون ثابتا ولو في بعضها دون بعض(37) كقراءة ابن عامر(**قالوا اتخذ الله ولدا**)(38) بغير (واو)، وكقراءته (**وبالزبر وبالكتاب المنير**)(39) بزيادة الباء في الاسمين، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير (**جنات تجري من تحتها الأنهار**)(40)

في الموضع الأخير من التوبة بزيادة كلمة (من) فإن ذلك ثابت في المصحف المكي. أما المراد بقولهم (ولو تقديرا) أنه يكفي في الرواية أن توافق رسم المصحف، ولو موافقة غير صريحة نحو (**مالك يوم الدين**)(41) فإنه رسم في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة (مالك). فقراءة الحذف تحتمله تحقيقا كما كتب (**ملك الناس**)، وقراءة الألف تحتمله تقديرا كما كتب: (**مالك الملك**) فتكون الألف حذفت اختصارا، كما حذفت في حالات كثيرة ضمن قواعد رسم المصحف. أما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله سبحانه (**وانظر إلى العظام كيف ننشزها**)(42) فإنها كتبت في المصحف بدون نقط وهنا وافقت قراءة (ننشزها) بالزاي وقراءة (ننشرها) بالراء.

كما أن الصحابة راعوا في رسم المصحف الكلمة التي رويت على الأصل وعلى خلاف الأصل فكانوا يكتبونها بالحرف الذي يخالف الأصل، ليتعادل مع الأصل الذي لم يكتب في دلالة الصورة الواحدة على القراءتين، إذ يدل على إحداهما بالحرف وعلى الثانية بالأصل نحو كلمتي (الصراط والمصيطرون) بالصاد المبدلة من السين، فإنهم كتبوهما بالصاد وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام أيضا محتملة. ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات هذا الاحتمال وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم و الأصل كليهما.

اشترط القراء مطابقة القراءات الصحيحة لرسم المصحف العثماني ، لأن المصحف الإمام اشتمل على الحروف التي تلي القرآن الكريم بها عن النبي في العرضة الأخيرة، و ذلك توحيدا للقراءة ومنعا من دخول قراءات شاذة لا يجوز القراءة بها و إن خرّجها أصحابها على أصول العربية كما أشار ابن الجزري من قبل "و جردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه و سلم إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (أنزل القرآن على سبعة أحرف) فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"(43) لذلك لم يحتج من قرأ القرآن في الصدر الأول للشكل لأنه متبع للرواية "نسخت المصاحف العثمانية خالية من الشكل والنقط، فاحتملت – بكتابتها على هذا النحو – عددا من الوجوه والقراءات التي كان الناس في الأمصار يميزون بينها بالسليقة، فلا يحتاجون لقراءتها سليمة إلى الشكل بالحركات ولا الاعجام بالنقط"(44) واستمر ذلك حتى كثرت التصحيفات وانتشر اللحن لغياب النقط والشكل فأدخل الشكل والنقط على متن النص القرآني .

3- موافقة العربية و لو بوجه:

والمراد من هذا الشرط أن توافق القراءة وجها مشهورا ومعتدا به عند النحاة سواء كان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع و تلقتها الأمة بالإسناد الصحيح، لأن القراءة سنة متبعة لا تعتمد على الأفشى في اللغة و الأقيس في العربية وإنما تعتمد على الأثبت في الأثر و الأصح في النقل و الرواية. قال الزركشي عن موفق الدين الكواشي "كل ما صح سنده و استقام مع جهة العربية، ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبع المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفا مجتمعين أو متفرقين"(45) فلا يجوز للقارئ أن يتجاوز القراءة المشهورة إلى ما يراه من صحة في الأداء على مقتضى العربية ما دام أنها ليست قراءة تتبع لقد أشار إلى ذلك ابن مجاهد في قوله: "و قد كان أبو عمرو بن العلاء و هو إمام أهل عصره في اللغة وقد رأس في القراءة والتابعون أحياء، وقرأ على جلة التابعين: مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة ويحي بن يعمر [وكان]لا يقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد"(46) كما يذكر عن الأصمعي قال "أخبرنا الأصمعي قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا"(47) **و لا يعتد بإنكار بعض النحاة لبعض القراءات المتواترة** إما جهلا منهم بها لعدم وصولها إليهم، وإما تعصبا لمذهبهم النحوي والقواعد التي قعدوها وذلك كإنكار قراءة حمزة **(واتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام)** بجر (الأرحام) بدعوى أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، وهو طعن في قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رغم أنه قد ورد ما يشبهها من كلام العرب كقول الشاعر:

اليوم قربت تهجونا و تشتمنا فاذهب فما بك و الأيام من عجب

بجر (الأيام) عطفا على الضمير في (بك) قال الزرقاني عن أبي نصر الشيرازي بعد ذكره تضعيف الزجاجي لها "ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء تثبت عن النبي صلى الله عليه و سلم، فمن رد ذلك فقد رد على النبي صلى الله عليه وسلم و استقبح ما قرأ به. وهذا مقام محظور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو"(48) بل لا يسعهم إلا التسليم بما جاء في القراءة "وأنّى يسعهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ إلا نويس لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار، جمدوا على ما علموا من القياسات وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها و فصيحها ،حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزل الله يوافق قياسا ظاهرا عنده ولم يقرأ بذلك أحد، لقطع له بالصحة . كما أنه لو سئل عن

قراءة متواترة لا يعرف لها قياسا لأنكرها و لقطع بشذوذها، حتى إن بعضهم قطع في قوله عز وجل (**مالك لا تأمنا**)(49) بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم والمسلمون لحن أنه لا يجوز عند العرب، لأن الفعل الذي هو تأمن مرفوع، فلا وجه لسكونه حتى يدغم في النون التي تليه "(50) لذلك أورد الزرقاني رأي أبي عمرو الداني(51)بأن القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة فلزم قبولها و المصير إليها.

موقف عبد الرحمن الحاج صالح من استشهاد النحاة بالشعر في القراءات القرآنية

1- الشعر والقرآن لتدوين القواعد:

إن علوم اللسان العربي انبثقت كلها كما هو معروف من النظر العلمي في لغة القرآن وكلام العرب شعرا ونثرا، وقد أصلت القواعد بالعودة إلى سماع نصوص الشعر القديم و كلام العرب الفصحاء وكذلك لغة القرآن الكريم" وقد لجأ هؤلاء العلماء إلى الشعر كإحدى معطيات اللغة، واعتمدوا عليه كما اعتمدوا على القرآن الكريم ومحاورات العرب ليستنبطوا قوانين اللغة العربية"(52) بل إن محاولة فهم النظم القرآني وروعة بيانه كانت حسب عبد الرحمن الحاج صالح السبب وراء حفظ هذا التراب اللغوي الضخم الذي جمعه النحاة ومدونو اللغة وقت السماع وبسبب القرآن احتفظ العرب بأشعارهم التي ربما لم تصل إلينا بتاتا لولا أن القرآن نزل بلسان العرب.

لقد كان المتن القرآني ثروة هائلة لاستنباط القواعد فهو "مجموعة لغوية غنية الظواهر، حافلة بالقواعد والأصول النحوية، ولكنه كان بملابساته يضطر النقلة إلى التثبت من الرواية والنقل الأمين عن الرسول صلى الله عليه وسلم، كما كان يعوزهم أن يكون لهم رأي في اختلاف قراءات المقرئين الثقات"(53)

إن لغة الشعر العربي القديم الذي جعله النحاة حجة في السماع تؤكد على **نقاء اللغة** في تلك الفترة وحتى نهاية التدوين قبل فشو اللحن وفساد الحواضر العربية بدخول اللحن مع غير العرب أو من نشأ في بيئة غير سليقية، فقد أكد الحاج صالح على أن لغة الشعر إذ توافق لغة القرآن الكريم فإن الأمر لا يعني ظهور ما أطلق عليه البعض (لغة أدبية مشتركة) تشبه الفصحى اليوم المتداولة بين المثقفين فهذا **وهم استأثر** على من لم يدقق في مصادر اللغة أو اتبع رأي بعض المستشرقين. فلجوء العلماء إلى أشعار العرب حسب الحاج صالح إن دل على شيء فإنه يدل على أن

لغة القرآن هي لغة الشعراء، ولغة كافة العرب قبل أن يختلطوا بغيرهم، وليست لغة مشتركة مثالية (KOINE)وضعت فوق اللهجات للشعر خصيصا كما يزعمه المستشرقون "(54)

ودليل الدكتور حاج صالح **الاستقراء للدواوين الشعرية القديمة التي تنفي أي دليل** على أن هذا الشعر يشكل لغة فصحى مثالية بدليل احتوائه على الكثير من الظواهر اللهجية التي تبعده عن ما يتصور من نقاء اللغة التي يدعيها البعض للشعر ومن ثم للنص القرآني، فاستقراء المدونة الشعرية القديمة " يبين أن هذا الشعر غير خال من الظواهر اللهجية بل هي كثيرة فيه بحيث لا يمكن أن نعتبر اللغة الفصحى لغة مشتركة خارجة تماما عن اللهجات"(55) فهذا وهم من القول لا يثبت بالنظر.

2- موثوقية النصوص الشعرية القديمة عند الحاج صالح:

أما موثوقية هذا الشعر القديم فقد كانت طرق جمعه من العلمية بحيث تنفي كل شك في نسبته إلى قائليه وأن الذي فات من طعن فيه كـ "طه حسين" ومن قبله بعض المستشرقين أن "الانتقاء للصحيح من الشعر، وطرق نقد النصوص عامة هو من عمل اللغويين الأولين وحدهم، وليس للرواة كرواة أي دخل في ذلك. فليس من ديوان شعر قديم إلا ومرجعه بالضرورة إلى أبي عمرو بن العلاء أو الأصمعي، أو غيرهما من علماء البصرة أو الكوفة ولا يوجد ديوان يُعتمد عليه منسوب كله إلى حماد الراوية وحده أو غيره من الرواة "(56) الذين ذكر انتحالهم الأشعار أو صنعها، أو نسبتها إلى غير قائليها كما يذكر الحاج صالح جانبا من طرق توثيق النصوص الشعرية **وهي طرق علمية** تستوثق من النص بل تصل إلى توثيق صور الأداء للأبيات الشعرية كما رواها صاحبها من خلال اتباع المراحل التالية:

- البحث عن مصدر الشعر.
- المقابلة بين النصوص.
- النظر في محتوى الشعر لفظا ومعنى.
- الاستشهاد بالشعر الفصيح.
- حصر كل الروايات وتصنيفها.

كما يقدم الدكتور الحاج صالح في كتاب السماع اللغوي العلمي عند العرب خريطة زمكانية تحصر بيئات الشعر والشعراء بدقة، وتنبه على ما وصل من أشعار شعراء القبائل المكثرين والمقلين، وتصوّر ما كان عليه الأمر من بدايات وصول الشعر العربي القديم إلينا، وحتى نهاية عصر السماع في

أواخر القرن الرابع الهجري، وهو أمر مهم يعرّف الباحث على الوجود التاريخي لهؤلاء الشعراء ومقدار مساهمة قبائلهم في إثراء التجربة الشعرية العربية، والذي يكاد يكون أطلسا متكاملا للشعر العربي القديم.

3- مدلول كلمة(لغة) القرآن عند عبد الرحمن الحاج صالح:

إن كلمة اللغة عند اللسانيين المحدثين تعني كل التقليد والموروث اللغوي الذي يحكم طريقة استعمال الأفراد للغتهم كتابة ونطقا، ولكن وقع التباس عند الحديث عن النص القرآني والحكم على بعض ما جاء فيه أنه لغة لبعض العرب جاء في كتاب المصاحف للسجستاني حرص الخليفة عمر على تدوين القرآن، وكتابته بلغة قريش معللا ذلك "إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم"(57) يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن **لغة القرآن هي لغة التخاطب اليومي لكل العرب لحظة نزول القرآن**، ولغة البوادي والحواضر على السواء بل هي لغة كل أنواع التبليغ والاتصال حتى نهاية القرن الرابع الهجري(04 ه) قبل أن تظهر العاميات وتصبح الفصحى لغة ثقافة(58) وهذا تحديد مهم جدا لفهم تخريجات النحاة واستشهادهم ببعض كلام العرب.

لذلك كان العربي "الفصيح **الذي يجوز** عند علماء العربية الأخذ بلغته هو إذن الناطق الذي اكتسب ملكته اللغوية في العربية الفصيحة(لغة القرآن)بالسليقة أي أثناء نشأته بدون تلقين وفي بيئة من السليقيين الناطقين بتلك اللغة "(59) وهو ما يمثل مرجع النحاة لفهم آيات الكتاب.

وفي **معنى اللغة الفصيحة التي يحتج بها النحاة** يؤكد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح على معايير إمام النحاة سيبويه خاصة ..."رأينا أن سيبويه لا يطلق صفة الفصاحة إلا على الناطقين لا على كلامهم فكلما ثبت عنده أن ما سمعه من الكلام من العرب هو حقيقة عربي فإنه يكتفي بوصفه كذلك إلا أنه يعتمد في ذلك على المقياس الذي أشرنا إليه وهو **كثرة** العرب الفصحاء الذين يستعملون هذا الذي سمعه. فيجب عنده إذن أن يكون المسموع **شائعا معروفا مأنوسا لفظا ومعنى** مفردة كانت أم تركيبا أم حرفا ومخرجا "(60) واللغة العربية الفصيحة حسب الحاج صالح "كانت في معظم استعمالاتهم اليومية- والشعرية منها- لغة واحدة مع وجود تنوعات لغوية قبلية وإقليمية(اللغات بمعناها الأصلي) وعناصر أخرى كانت بعضها أشيع من بعض وهذا معنى الفصيح والأفصح"(61)

4- أوجه استدلال النحاة القدماء على ما جاء في القرآن بالشعر مع أنموذج تطبيقي:

لقد جاء النص القرآني على طبقة رفيعة من البلاغة بحيث لم يعترض من سمعه على عربيته وأنه في ذروة البلاغة، ورغم ذلك فإن النحاة "وقد لاحظ هؤلاء القدامى أن أئمة القراءات (وأكثرهم من النحاة) قد قرأوا أحيانا (قليلة) بأشياء تكثر في كلام العرب ولم تكن هي الأكثر إذ نقلوا ما سمعوه من التابعين والصحابة الذين نقلوا ذلك من الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يتجاوزوه"(62) لأن القراءة سنة كما يؤكد سيبويه يجب المصير إليها كما يجب أن لا تخالف(63)

إن فهم النص القرآني **باعتماد معايير الشعر من انزياح وضرورة لا يمكن أن يكون نهجا مستقيما** لما في ذلك من محاذير تخص هذا النتاج الشعري/البشري المحكوم بحدود مقدرة الإنسان/الشاعر على الابداع وهو من صميم محدودية الانسان في الزمان والمكان،حيث تلجؤه الضرورة لتخطي قواعد اللغة وما تعارفه علماؤها، وحتى اختراق مدلولاتها الاجتماعية والدلالية قصد الحفاظ على الوزن والقافية وهو ما لا ينطبق على فواصل النص القرآني، لقد رفض الزركشي رأي الفراء في تأويل قوله تعالى (**ولمن خاف مقام ربه جنتان)**(64)بأنها جنة واحدة على عادة العرب في تثنية الكلمة الواحدة مستدلا بقول لبيد:

ديار لها بالرقمتين كأنها مراجيع وشم في نواشر معصم

و قول الشاعر:

فقولا لأهل المكتين تحاشدوا وسيروا إلى آطام يثرب والنخل

بتثنية البقعة الواحدة ،ومعللا ذلك بأنه مراعاة لرؤوس الآيات، وهو ما ينكره ابن قتيبة أيضا بشدة مستدلا على خطأ ذلك بتكرر وصف الاثنين في السورة وهو ما ينفي هذا التأويل(65)

إن **جوهر البحث اللساني العربي عند نحاتنا القدماء كان لصيقا بالدرس القرآني** فـ"فكرة استقراء النص القرآني وتصفح الظواهر اللسانية العربية من خلال هذا النص الكريم وكلام العرب وأشعارها واستنباط قوانين العربية بهذه الطريقة وحدها"(66) يترجم جهد النحاة وعلماء اللغة في العناية بنص القرآن، وقدرتهم الفائقة على تجنيد أدوات البحث التي توفرت بين أيديهم في تلك الفترة لاستنباط القواعد وتأصيل الأصول النحوية المطردة المبنية على الشيوع والكثرة وغيرها. ورغم ذلك وقفوا أمام ظواهر لغوية في النص القرآن دون أن يحكموا عليها بعدم الفصاحة رغم منافاتها بعض قواعدهم كالكثرة والشيوع جاء عن الأخفش في قوله تعالى (**إن كل شيء خلقناه بقدر)**(67) يجوز فيه الرفع وهي اللغة الكثيرة غير أن الجماعة **اجتمعوا على النصب**. وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل(الأكثر) غيره"(68)

إن مفهوم (اللغة) التي ينسبها النحاة للعرب عند الاحتجاج للقراءات القرآنية **هي عند الحاج صالح أداء لا يخرج عن قواعد اللغة العربية الفصيحة** فقد "أخرجت من الفصحى الكثير من اللغات أي الوجوه من الأداء الإقليمي الفصيح الصحيح"(69) لذلك ذكر الحاج صالح **أمثلة عن توافق البنية التركيبية لبعض الآيات القرآنية مع بنية الشعر بل يرى التوافق التام بين البنيتين**(70) وفي ما يلي نقدم أنموذجا لمحاولات النحاة القدماء تعليل ما جاء في النص القرآني خارجا عن القواعد التي أصلوها من خلال النصوص الشعرية خاصة وهي الآية الرابعة والستون من سورة المائدة **(إن الذين آمنوا و الذين هادوا و الصابئون و النصارى من آمن بالله و اليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم و لا هم يحزنون)**(71) وقد اخترنا هذه الآية لأنها أخذت صفة الخلاف حيث ناقش النحاة هذه المسألة تحت معنى : العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام خبرها، وهل يجوز رفع (الصابئون) في الآية لأن الأصل أن تنصب عطفا على اسم (إن) و هي مسألة كما مر أخذت صفة الخلاف بين نحاة مدرستي البصرة والكوفة (72) **والذي يهمنا أكثر محاولة النحاة القدماء مطابقة البنية التركيبية لما جاء في الآية مع بنية الشعر** خاصة وكلام العرب عامة.

ذكر ابن الأنباري للآية وجوها من التخريجات فقد اختار الكوفيون العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر سواء كان الاسم قبل تمام الخبر أو بعده، قال ابن الأنباري "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر و اختلفوا بعد ذلك فكان : الكسائي يجيز ذلك على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر.

- الفراء يجيز ذلك فيما لم يظهر فيه عمل (إن).

أما البصريون فإنهم قالوا "لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال"(73) ووجهوا تأويل القراءة على تقدير محذوف.رد الزجاج رأي الفراء الذي اشترط في العطف ما لم يظهر عليه عمل (إنّ) مثل الذين، و المضمر، و رأى أنه إقدام عظيم على كتاب الله قال "و هذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله و ذلك أنهم زعموا أن نصب (إنّ) ضعيف لأنها إنّما تغيّر الاسم و لا تغيّر الخبر"(74)و هذا عنده غلط لأن :

- كل ناصب مشبه بالمفعول و له مرفوع ضرورة.
- نصب(إنّ) يتخطى الظروف لينصب ما بعدها و ليس عملها ضعيف.

كما أن اشتراط الفراء بناء الاسم لجواز الرفع يدفعه أن الأصل التسوية بين المعرب والمبني في إجراء التوابع لهما وأن سبيل ما لا يتبين فيه الإعراب و ما يتبين فيه واحدة.

- أما قول الكسائي فإنه يجيز العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر و لم يشترط الكسائي لذلك أي شرط كالعطف على الضمير (الكاف) في مثل : إن زيدا و عمرو قائمان وإنك و بكر منطلقان ومثل قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنّي و قيارٌ بها لغريب

- قال الزجاج (و قال الكسائي :الصابئون نسق على ما في هادوا كأنه قال : هادوا هم الصابئون) ورأى أنه خطأ من جهتين: أن المعطوف يصبح شريكا للمعطوف عليه، فكأن الصابئين قد تهودوا و هذا خلاف التفسير. كما أن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد. و قد جعل سيبويه قول بعض العرب(إنك و زيد ذاهبان على الغلط)(75) كما ذكر الزجاج أن الكسائي كان يرى أن "نصب (إن)ضعف فنسق بـ"الصابئون" على (الذين) لأن الأصل فيهم الرفع"(76)

أما البصريون فقد حملوا الآية على التقديم و التأخير قال الزجاج "و قال سيبويه و الخليل وجميع البصريين إن قوله: والصابئون محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء. المعنى إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر و عمل صالحا فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى كذلك أيضا"(77) والوجه الثاني عند البصريين ذكره ابن الأنباري قال: "أن تجعل قوله(من آمن بالله واليوم الآخر)خبرا للصابئين والنصارى وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرا مثل الذي أظهرت للصابئين"(78) و قد نصر الزمخشري قول سيبويه وقال:"رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيّز إنّ من اسمها وخبرها كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك(79) ويصبح العطف عطف جمل لا مفردات وأنشد لسيبويه الشاهد [بشر بن أبي خازم الأسدي]:

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

وفائدة التقديم أن الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان و العمل فكيف بغيرهم .

إن هذه الآية هي من المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، وسياق فهم سبب الرفع في الصابئين يتجاوز ورودها في الآية المذكورة في سورة المائدة فقد ورد في القرآن ذكر الفرق المختلفة التي عاصرت دعوة النبي عليه الصلاة والسلام والتي سبقته، وتشابهت الآيات التي تحدثت عن ذلك في ألفاظها وكانت منها هذه الآية، ويمكن أن نجعل هذه الآيات مع بعضها لنتلمس السبب الذي جعل كلمة (**الصابئون**) تأتي مرفوعة وتقدم وتأخر في غير هذه الآية، **لأن تقدير النحاة يبقى تبريرا لواقع لغوي من خلال الاستعمال** وإلا فإن النص القرآني لا تتحكم فيه المقاييس النحوية بل هو الحاكم

على كل استعمال أفصح أو فصيح في اللغة وهذا ما أدركه متلقو النص لحظة سماعه، فكانت نحويته مما لا يعترض عليها بل تتشوق النفوس لسماع استعمالاته اللغوية الجديدة للكلمات بما لم يفطن لها في أي إبداع بشري سابق.

قال تعالى في سورة البقرة (إنّ الذين آمنوا و الذين هادوا و النصارى **و الصابئين**- من آمن بالله واليوم الآخر و عمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم و لا خوف عليهم و لا هم يحزنون) البقرة :62.

في **سورة المائدة** (إنّ الذين آمنوا و الذين هادوا **و الصابئون** و النصارى من آمن بالله و اليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم و لا هم يحزنون) المائدة: 69

وفي **سورة الحج** (إنّ الذين آمنوا و الذين هادوا **و الصابئين** و النصارى و المجوس و الذين أشركوا إنّ الله يفصل بينهم يوم القيامة إنّ الله على كل شيء شهيد) الحج :17

تتشابه الآيات في الألفاظ و يجمعها الحديث عن مختلف الطوائف ومصيرها و ما طلب منها من الإيمان بالله تعالى والعمل الصالح له و من هذه الطوائف الصابئون، وقد اختلف المفسرون في تحديد من هم قال القرطبي (الصابئون) فرقة ليست من أهل الكتاب "فالصابئ في اللغة من خرج ومال من دين إلى دين – و لهذا كانت العرب تقول لمن أسلم قد صبأ فالصابئون قد خرجوا من دين أهل الكتاب(80) وذكر البعض (السدي) أنهم فرقة من أهل الكتاب، وعن مجاهد أنهم قوم تركب دينهم بين المجوسية واليهودية ورجح القرطبي (أنهم موحدون معتقدون تأثير النجوم و أنها فعّالة)(81)أما الاختلاف بين الآيات فيظهر في :

- رفع الصابئين في المائدة و نصبها على العطف في البقرة و الحج.
- تقديم الصابئين على النصارى في المائدة و زيادة طوائف المجوس و الذين أشركوا في الحج.

ومن سياق نزول الآيات يظهر اختصاص كل آية بما جاءت لبيانه، وأنها غير مكرّرة فآية البقرة جاءت بمناسبة سؤال الصحابي سلمان الفارسي - رضي الله عنه- للنبي عن مصير من بشّره به " وذلك أنه صحب عبادا من النصارى فقال له أحدهم: إن زمان نبي قد أطل فإن لحقته فآمن به، ورأى منهم عبادة عظيمة فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم ذكر له خبرهم وسأله عنهم فنزلت هذه الآية"(82) وذكر عن ابن عباس أنها منسوخة وقال غيره ليست بمنسوخة وهي فيمن ثبت على إيمانه بالنبي(83) ولهذا ختمت الآية بقوله تعالى(فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم و لا هم يحزنون)، وذكر أبو حيان "لما قصّ سلمان على النبي صلى الله عليه و سلم قصة أصحابه و قال له : "هم في

النار" قال سلمان فأظلمت علي الأرض فنزلت إلى (يحزنون) قال فكأنما كشف عني جبل"([84])والآية كما هو واضح تتحدث عن الماضين ممن عبد الله على غير الإسلام، وأنه تعالى يجازي كلا بفعله، و لا يبخسه من عمله شيئا كشأن من كان على شريعة نبي و أدرك نبيا آخر.

- في سورة المائدة التي هي مثار إشكال بمجيئ الصائين مرفوعة فإن الآية تحدثت عن هذه الطوائف و بدأت بأهل الإيمان و هم المسلمون على الوصف المعروف والمشهور من الإيمان بالقلب واللسان والتصدير بهم تنويه أنهم هم المثال الصالح في كمال الإيمان و الثبات على الدين، وكل الطوائف بعدهم داخلون في التكليف بالإيمان بالله و العمل الصالح والاستجابة لدعوته عليه السلام و الآية تتحدث عن معاصري دعوته عليه السلام لأنهم مطالبون بتصديقه فالذين آمنوا من آمن منهم وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن الذين هادوا والصابئون و النصارى أيضا وهنا يقدر خبر للناسخ و يصبح العطف عطف جمل لا عطف مفردات، و لما كانت الذين هادوا والنصارى مرفوعتان و لا يظهر عليهما الرفع جاءت الصابئون مرفوعة بينهما تبين أن ما قبلها مرفوع وما بعدها مرفوع وأن الجمل معطوفة على بعضها، و الآية تكون على التقدير:

- إن الذين آمنوا / لا خوف عليهم و لا هم يحزنون.
- والذين هادوا والصابئون و النصارى/ من آمن بالله و اليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

والإيمان في الآية هو الإسلام الذي يطالب الله به هذه الطوائف وأن الآية خاصة في من عاصر النبي عليه الصلاة والسلام أما آية الحج فهي لا تثير أي إشكال من ناحية تركيبها، ولكن الله أضاف للطوائف المذكورة في البقرة والمائدة المجوس و الذين أشركوا، فهي تتحدث عن الجزاء الأخروي لذلك جمعت كل الطوائف وختمت بقوله تعالى (إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد) ومنه نستنتج أن كل آية جاءت للدلالة على مرحلة محددة.

خلاصة :

من خلال وريقات هذا البحث يمكن أن نستنتج بعض النتائج التي توصل إليها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في مسألة استشهاد النحاة القدماء بالشعر عند تأويل النص القرآني:

أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين لا يخرج عن أساليب العرب وطرق فصحائها في البيان.

1. أن نحوية النص القرآني لم تكن سببا في الطعن في صحته وبلاغته.
2. إن القراءات القرآنية أمر ثابت نص النحاة على وجوب اتباعه، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه.

3. أن القراءات القرآنية حجة و أن نقلها كان من طريق الرواية المحضة مثل الأحاديث وطريق السماع والعرض ،ولا مطعن في أئمتها المجمع على إمامتهم .
4. لا وجود للغة عربية فصيحة مشتركة بين العرب نزل بها القرآن هي لغة الشعر، وإنما نزل القرآن بلغة عربية فصيحة تمثل لغة التخاطب في تلك الفترة.
5. إن مفهوم اللغة التي تذكر عند الحديث عن قراءة من القراءات القرآنية لا يطابق مفهوم اللهجة بمعناها المعاصر، وإنما هي طريقة محددة من طرق الأداء تخص ظاهرة صوتية، أو تركيبية محددة عند أفراد محددين.

ولكن الذي نلاحظه من مطابقة الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بين بنية الشعر ولغة النص القرآني أن استعمالات لغة القرآن من الفرادة بحيث تأتي بمدلول ينتظم في بنية الآية أو يتعداها للسورة ولكل متن النص القرآني وهو ما يتجاوز تطابقها مع جزئية توجد بيت من الشعر لشاعر أو شاعرين كما مر في الآية (62) من سورة البقرة.

الإحالات:

(1) ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تح شوقي ضيف، دار المعارف ط3، ص: 49.
(2) الزركشي: البرهان، 318/1.
(3) ابن الجزري، محمد بن محمد : منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص:03.
(4) التهانوي،كشاف اصطلاحات الفنون، 32/1.
(5) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن،336/1.
(6) الزركشي، البرهان، 321/1.
(7) الزركشي، البرهان، 1 /319.
(8) ابن خلدون، المقدمة، ص: 552,
(9) عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات في اللسانيات العربية،74/1.
(10) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ،06/1.
(11) ابن الجزري، النشر، 08-07/1
(12) الزرقاني، مناهل العرفان، 337/1.
(13) الزركشي، البرهان، 330/1.
(14) السيوطي، الاتقان، 155/1.
(15) لسان العرب، مادة: (حرف)
(16) الكفوي، الكليات، ص: 393.
(17) النووي، شرح صحيح مسلم، 127/4.
(18) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات،ص: 45- 46.
(19) الزركشي، البرهان، 330/1.

* القراء السبعة هم: ابن عامر اليحصبي وعبد الله بن كثير وعاصم بن أبي النجود وأبو عمرو بن العلاء وحمزة بن حبيب الزيات ونافع والكسائي أبو الحس علي بن حمزة أما الثلاثة الآخرون من العشرة فهم أبو جعفر المدني وخلف ويعقوب البصري.

(20) الزركشي، البرهان، 331/1.

(21) ينظر ابن خلدون،المقدمة، ص: 522.

(22) الحاج صالح، مقال أصول تصحيح القراءة عند مؤلفي كتب القراءات وعلوم القرآن قبل القرن الرابع ضمن كتاب بحوث ودراسات في علوم اللسان ، ص: 204

(23) الفراء، معاني القرآن، 293/2.

(24) النشر ، لابن الجزري، 58/1.

(25) ابن دقيق العيد تقي الدين محمد بن علي، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تح قحطان عبد الرحمن الدوري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 218.

(26) الزركشي، البرهان، 319/1.

(27) ينظر الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 204/2.

(28) ابن مجاهد، السبعة، ص: 49.

(29) ينظر الزرقاني، مناهل العرفان، 346/1.

(30) السيوطي، الاتقان، 236/1.

(31) عبد الرحمن الحاج صالح، مقال القراءات القرآنية، ص: 209

(32) الزرقاني، مناهل العرفان، 357/1.

(33) السيوطي، الاتقان، 234/1-235.

(34) أبو بكر عبد الله بن الأشعث السجستاني، كتاب المصاحف تح: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان ط2، 1421هـ2002م، ص: 196.

(35) السجستاني، المرجع نفسه، ص: 199.

(36) محمد صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص: 56.

(37) ينظر الزرقاني، مناهل العرفان، 240/1-241.

(38) البقرة: 116

(39) آل عمران:184

(40) التوبة:100

(41) الفاتحة:3

(42) البقرة:259

(43) ابن الجزري: النشر ،ص: 07-08.

(44) صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، 2009 ،دط، بيروت، ص: 90 .

(45) الزركشي، البرهان، 331/1.

(46) ابن مجاهد، السبعة، ص: 47-48.

(47) ابن مجاهد، السبعة، ص:48.

(48) الزرقاني، مناهل العرفان، 363-364.

(49) يوسف: 11

(50) الزرقاني، مناهل العرفان، 363/1

(51) الزرقاني، مناهل العرفان، 364/1.

(52) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 28/1.

(53) محمد خير الحلواني،أصول النحو العربي، دار أفريقيا للنشر المغرب،2011، ص: 23.

(54) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 34/1.

(55) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 34/1.

(56) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 39/1.

(57) ينظر، طرق تدوين القرآن، السجستاني، كتاب المصاحف، ج:1

(58) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 36/1-37

(59) عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص: 40.

(60) عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص: 42

(61) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 1/ 28.

(62) السماع اللغوي العلمي، ص: 46

(63) سيبويه، الكتاب، 94/1.

(64) الرحمن: 46

(65) الزركشي، البرهان، 63/1-64.

(66) الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 54.

(67) البقرة: 276

(68) الأخفش، معاني القرآن، ص: 78.

(69) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 72/1.

(70) ينظر الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص: 216 -224.

(71) المائدة: 64.

(72) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 167/1.

(73) ابن الأنباري، الإنصاف، 167/1.

(74) الزجاج، معاني القرآن، 192/2-193.

(75) الزجاج، معاني القرآن و إعرابه، 193/2. ابن الأنباري،الانصاف، 171/1.

(76) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 192/2.

(77) الزجاج، معاني القرآن، 193/2.

(78) ابن الأنباري، الإنصاف، 169/1.

(79) الكشاف، 693/1

(80) تفسير القرطبي، 473/1.

(81) تفسير القرطبي، 473/1 .

(82) تفسير البحر المحيط، 388/1.

(83) البحر المحيط، 389/1.

(84) البحر المحيط، 389/1

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش

1- الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن تح عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1985.

2- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، دط، دت .

3- أبو بكر عبد الله بن الأشعث السجستاني: كتاب المصاحف تح: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط:2، 1421هـ2002م.

4- أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني: معجم الكليات، تح عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1998.محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار أفريقيا للنشر المغرب،2011.

5- التهانوي، محمد علي : كشاف اصطلاحات الفنون، تح علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996.

6- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

7- ابن خلدون: المقدمة، تح خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، دط، 2001.

8- ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي: الاقتراح في بيان الاصطلاح، تح قحطان عبد الرحمن الدوري، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن.

9- الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن تح، فؤاد أحمد زمرلي،دار الكتاب العربي، ط1 1415هـ 1995م ج: 1.

10-الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله : البرهان في علوم القرآن، تح أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، دط، دت .

11-الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تح عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984.

12-صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، 2009 م دط، بيروت، ص: 90 .

13-القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، تح عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط ، 2008 .

14-سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983.

15-السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تح أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، دط، 2006

16-عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج:1-2، 2012

17-عبد الرحمن الحاج صالح :بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012

18- عبد الرحمن الحاج صالح السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر،2012.

19- ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تح شوقي ضيف، دار المعارف، ط:3.

20- محمد صادق الرافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية مكتبة رحاب،الجزائر ، د ت، ط: 03 ، ص: 56.

21- مسلم،أبو الحسين بن الحجاج القشيري: صحيح مسلم، تح محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، ج: 4 ،دط، دت .

22- ابن منظور: لسان العرب، تح عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.